المحاضرة الأولى: من علم اجتماع التنظيم إلى علم اجتماع المؤسسة

أولا. تعريف المؤسسة سوسيولوجيا:

شهد الاهتمام بالمؤسسة كموضوع سوسيولوجي تأخرا نسبيا. ولم تنضج فكرة تناول المؤسسة كبناء اجتماعي مستقل إلا حديثا؛ إذ ظلت جهود علماء الاجتماع لفترة طويلة مرتبطة بتناول ممارسة العمل في ذاتها دون ما يتصل بها من مجالات وظواهر أخرى ونظر المختصون كثيرا للعمل كممارسة ذات غايات اقتصادية ينجزها الفرد بهدف الكسب المادي. ولم تكن المؤسسة الاقتصادية تمثل غير ذلك المكان الذي تتم فيه تلك الممارسة. ويذكر أن لانشغال المهندسين والمسيرين الميدانيين لكبرى المصانع في أوروبا بقضايا العمل – وهو الاهتمام الذي فاق اهتمام علماء الاجتماع والمفكرين تأثيره البالغ في إقصاء المؤسسة من الاعتبار وذلك انطلاقا من تمثلها كمجال تابع وغير مستقل في إطار تناول تقني الظاهرة العمل، وضمن مقاربة تحديدية للبني والمؤسسات الاجتماعية. وهي مقاربة تجاهلت وجود الأفراد والمجموعات المؤثرة في تلك البني والهياكل، وعجزت عن تطوير نظرة مختلفة للمؤسسة تقوم على تصورها كمحور للاستقلالية. وكمصدر مستقل لإنتاج نواميسه الخاصة.

مفهوم المؤسسة في بدايات علم الاجتماع:

مر مفهوم المؤسسة الاجتماعية في مسيرة علم الاجتماع العام بمراحل تطور مختلفة، ولئن واكب بروز مفهوم المؤسسة بدايات نشأة علم الاجتماع كتخصص مستقل بذاته عن سائر تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، فإن المفهوم اليوم يشهد تغيرات فكرية جوهرية فرضتها طبيعة ما تشهده الأنساق العامة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية من تحولات اقتصادية واجتماعية هيكلية.

وبالرجوع لتاريخ علم الاجتماع يمكن القول بأن اكتساب **مفهوم المؤسسة** لمعنى محدد يعود إلى المدرسة الدوركهايمية الراجعة بالنظر لمؤسس علم الاجتماع الحديث الفرنسي إميل دوركهايم؛ حيث تم اعتبار المؤسسة: "أساليب للعمل والاحساس والتفكير المتبلورة والثابتة والملزمة لمجموعة اجتماعية معينة"، كما اعتبرها أيضا عالم الاجتماع الأمريكي تالكوت بارسونز Talott Parsons 1902 1979 بأنها: "مجموعة معقدة من القيم والمعايير التي تشترك فيها مجموعة من الأفراد". فهي بنظره جملة الأنشطة المحكومة بإسهامات مستقرة ومتبادلة بين عدد من الفاعلين الاجتماعيين.

وعليه نجد أن المؤسسة في هذه المرحلة تعتبر بمثابة النسق الاجتماعي العام الذي يتألف من مجموعة من العناصر المتناغمة والمتفاعلة فيما بينها، وكان القصد يتجه تحديدا – لاسيما في إطار المدرسة الوظيفية في

علم الاجتماع نحو العائلة والدين والدولة. بوصفها أكثر المؤسسات الاجتماعية بروزا وتبلورا، ويبقى اهتمام عالم الاجتماع الألماني "ماكس قبير بالمؤسسة الاجتماعية – كأساس للحياة الاقتصادية– الاستثناء الوحيد في تخصيص الاهتمام السوسيولوجي بشكل محدد بالمؤسسات الاجتماعية.

وقد تم تجاوز هذا التناول الشمولي المفهوم المؤسسة الاجتماعية في سياق تاريخي متقدم نسبيا عن مراحل التأسيس الأولى لعلم الاجتماع، وبدأ مفهوم المؤسسة في علم الاجتماع منذ مطلع الخمسينيات ينزع إلى معاني أكثر تطورا ومواكبة لمجمل التحولات التي شهدتها المجتمعات الغربية والإنسانية بشكل عام، كالتحولات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن أوج التطور الصناعي.

تجديد التناول السوسيولوجي للمؤسسة:

واكبت العلوم الإنسانية والاجتماعية تطورات المشهد الاقتصادي والاجتماعي خلال النصف الثاني من القرن العشرين من خلال تطور مهم شهدته أغلب المقاربات والمدارس الفكرية، أفضى إلى موجة من التخصص عرفتها أغلب حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية.

وفي هذا السياق برز علم اجتماع المؤسسة كأحد فروع علم الاجتماع العام واختصاص استقل عن علم اجتماع العمل وعلم اجتماع التنظيمات. وقد ساعدت على بروز ذلك التخصص جملة من العوامل التي يمكن إجمالها فيما أفضت إليه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها بعض الدول الغربية وأدت إلى انتشار ظاهرة البطالة وسوء الشغل والتوظيف، مما حتم ضرورة إعادة التفكير في المؤسسة باعتبارها طرفًا قادرًا على الإسهام في حل تلك الأزمة من خلال توفير مواطن الشغل والرفع من معدلات الإنتاج. وأوكلت في هذا النطاق للمؤسسة أدوارًا مستحدثة حملت ضمنها مسئوليات مجتمعية مختلفة، أضافت لوظائفها الاقتصادية أدوارا اجتماعية متمثلة في إسهامها في توفير الأمن والاستقرار الاجتماعيين، وقد أسس ذلك التمشي الجديد ضربا من التقارب بين المؤسسة والمجتمع أسهم بشكل واضح في وضع حد لمرحلة من الدراسات السوسيولوجية التي جعلت من المؤسسة الاقتصادية نظاما للإنتاج منفصلا عن النظام الاجتماعي.

وبناء على ذلك أسهم التناول العلمي الجديد للمؤسسة من قبل علم اجتماع المؤسسات في تجديد النظرة للسلوك والفعل الإنساني عبر محاولة فهم البنية الداخلية للمؤسسة الاقتصادية، وأصبحت هذه الأخيرة مفهوما يقع تناوله من طرف الباحثين والدارسين بوصفه "**حقيقة اجتماعية قوية**" يفترض تحليلها السوسيولوجي ربط مستويين من القراءة، يتمثل **المستوى الأول** في علاقة المؤسسة بمحيطها المجتمعي الذي تنتمي إليه، ويرتبط **المستوى**

الثاني بعلاقتها بنسقها ونظامها الداخلي: مما أفضي إلى اعتبار المؤسسة "كلا اجتماعياً مترابط الأجزاء من ناحية، ومتفاعلا مع البيئة الخارجية التي يوجد ضمنها من الناحية الأخرى.

ومن خلال اعتبار **المؤسسة نسقا اجتماعيا واقتصاديا مفتوحا يتكون من مجموعة من العناصر تؤثر وتتأثر بالمحيط الذي توجد فيه**، لم يقع تجاوز الطرح الكلاسيكي الذي يتعامل مع المؤسسة كفضاء للإنتاج فحسب، بل أصبحت المؤسسة تدرس من خلاله بوصفها تمثل "**جسدا اجتماعياً**". يعكس الملامح الرئيسة للمجتمع الذي يحيط بها ويربطها بما يسمى بالتنظيم، وهو الشكل الذي تبدعه المؤسسة باجتماع عناصرها وأفرادها فلا وجود لمؤسسة خارج الاعتراف المتواصل بمجموعة اجتماعية تربط بين مختلف أفرادها جملة من العلاقات المتراوحة بين التفاهم والانسجام وبين التناقض والصراع.

وبرزت ضمن هذا الطرح الجديد لمفهوم المؤسسة مجموعة من المقولات والمفاهيم المركزية التي أصبحت قوام الدراسة العلمية للمؤسسة، من ذلك مقولة **ثقافة المؤسسة** و**السلطة داخل المؤسسة** و**علاقة المؤسسة بالمحيط**، و**التغير الاجتماعي داخل المؤسسة**. وقد اعتمدت مختلف تلك المقولات على مقاربة المؤسسة كنظام اجتماعي متكامل يرتبط مصيره بعلاقة جدلية وتفاعل بين البنية الداخلية للمؤسسة وبين بيئتها ومحيطها الذي تنتمي إليه، والذي يمكن أن يكون محليا أو إقليميا أو دوليا.

ثانيا. خصائص المؤسسة:

يمكن تحديد الخصائص الرئيسية للمؤسسة الاقتصادية على أنها شخصية قانونية مستقلة تمتلك حقوقا وصلاحيات وواجبات، القدرة على أداء الوظائف التي وجدت من أجلها بشكل مستمر، القدرة على التكيف مع متغيرات البيئة الخارجية لضمان البقاء، توفر موارد مالية ضرورية لاستمرارية الأنشطة. التجديد المستمر لأهدافها وسياساتها وأساليب عملها. وحدة اقتصادية رئيسية تسهم في العملية الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

كما يمكن حصر خصائص المؤسسة الاقتصادية فيما يلي:

الخصائص القانونية والتنظيمية

- شخصية قانونية مستقلة: للمؤسسة ذمة قانونية خاصة، ما يمنحها حقوقًا والتزامات وصلاحيات وواجبات متميزة عن مالكيها أو مسيريه.

- تنظيم داخلي وهيكل إداري: تعتمد توزيعًا منظمًا للمهام والمسؤوليات بين الأفراد والأقسام بما يضمن تنسيق الجهود لتحقيق الأهداف.

الخصائص الاقتصادية والمالية

- السعي للربح والقيمة المضافة: تهدف إلى تحقيق إيرادات تغطي التكاليف وتولّد ربحًا، مع خلق قيمة سوقية من خلال السلع أو الخدمات التي تقدمها.
- تعبئة الموارد واستخدامها بكفاءة: تستخدم رأس المال، العمل، التكنولوجيا، والمواد الأولية بطريقة تزيد من الإنتاجية وتقلل التكاليف قدر الإمكان.

الخصائص الوظيفية

- ممارسة أنشطة إنتاجية أو خدمية متواصلة: تنخرط في سلسلة من العمليات (شراء، تحويل، تخزين، بيع) بشكل مستمر لتحقيق استمرارية النشاط.
- وجود أهداف وبرامج عمل: تضع أهدافًا قصيرة وطويلة الأجل، وتترجمها إلى خطط وبرامج تشغيلية لمختلف الوظائف (الإنتاج، التسويق، التمويل، الموارد البشرية).

االخصائص الاجتماعية للمؤسسة

- بعد اجتماعي وعمالي: توفر مناصب شغل وتحكم علاقة العمل والأجور والتأمينات والحقوق النقابية داخل المجتمع.
- مسؤولية اجتماعية أوسع: يمكن أن تسهم في التنمية المحلية، حماية البيئة، وتحسين خدمات المجتمع في حدود قدراتها واستراتيجيته.